عبدالله المحري مترئسا الجلسة بحضور م.منال العصفور وحسين العجمي ود.فهد بورقبة وخالد سعد وأحمد الجويسري (قاسم باشا)

خالد المطيري

عبدالله العنزي

المجلس وافق على اعتماد وتفعيل نظام المراجعة الإلكترونية للمخططات الهندسية في البلدية

«البلدي»: إلغاء رخص المدارس الخاصة بالمناطق السكنية نهاية العام الدراسي 2028/2027

- تخصيص موقع لمشروع حقل الدرة في «الزور».. وإقامة مركز لغسل الكلى بـ«الجهراء» قطعة 90
- رفض توطين أنشطة التأمين بالمناطق الحرفية.. وموقع لمحطة قص الرياح في «مبارك الكبير»

سعود الكندري وفهد العبدالجادر

م.فرح الرومي وم.منيرة الأمير

م.إسماعيل بهبهاني ود.حسن كمال

بداح العنزي

حدد المجلس البلدي خلال جلسته العادية أمس برئاسة عبدالله المحري نهاية العام الدراسي 2028/2027 موعدا نهائيا لإلغاء الموافقات والرخص الصادرة عن البلدية للمدارس الخاصة في السكن الخاص، وسيتم إغلاقها من قبل وزارة التربية، وذلك بعد موافقة المجلس على مقترح جديد تقدم به الأعضاء ناصر الجدعان وفهد العبدالجادر ونصار العازمي وفهد الخنين وسعود الكندري تضمن تعديل قرار المجلس البلدي الصادر عام 2023 بشأن تحديد مهلة 3 سنوات للإخلاء وتحديد مهلة جديدة لإلغاء الرخص.

وكان «البلدي» قد صادق في بداية أعماله على محضر الجلسة السابقة المنعقدة بتاريخ 24 نوفمبر، وانتقل إلى مناقشة توصيات اللجان المختلفة، حيث وافق على طلب وزارة الكهرباء والمياه والطاقة المتجددة تخصيص حفرة امتصاص بمنطقة أبو خرجين والصبيحة بجوار موقع توسعة مجمع توزيع مياه الزور.

وأقر المجلس طلب الإدارة العامة للطيران المدني تخصيص موقع لمحطة قص الرياح 36 RS بالمنطقة الوسطى، ووافق على الاقتراح المقدم من العضو م.منيرة الأمير بشأن اعتماد وتفعيل نظام المراجعة الإلكترونية للمخططات الهندسية في البلدية، كما رفض الكتاب المقدم من وحدة تنظيم التأمين بشأن توطين كل أنشطة التأمين في المناطق الحرفية وفقا للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شؤون تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية.

ووافق المجلس على طلب احدى الشركات العقارية الموافقة على مشروع تقسيم العقار رقم 1 بمنطقة السالمية ضمن القطعة 2، واعتمد طلب مؤسسة البترول الكويتية تخصيص موقع لمشروع حقل الدرة في منطقة الزور بمساحة 683715 م2 لصالح الشركة الكويتية لنفط الخليج لمشروع مرافق المعالجة البرية شريطة:

- الالتزام بردود واشتراطات نشاط غسيل وتلميع السيارات إلى الأنشطة المتاحة بمناطق أبو فطيرة (أسوق القرين) العارضية الحرفية.

ووافق على الكتاب المقدم من احدى الشركات بشأن وزارات الخدمات والهيئات والتنسيق معها قبل التنفيذ.

- تقديم تحديث لدراسة المردود البيئي للمشروع.
- تخويل الإدارات المعنية بزحزحة وتعديل أبعاد الموقع بما لا يزيد على المساحة المعتمدة للموقع، في حال تعارضه مع أي خدمات بنية تحتية قائمة أو أية دواع تنظيمية.

ووافق «البلدي» على طلب وزارة المالية إضافة دور رابع للمباني السكنية ضمن مشروع مجمع سكني خاص بالعمالة في منطقة صبحان ـ قطعة 11.

وأقر الاقتراح المقدم من نائب رئيس المجلس البلدي خالد المطيري، بشأن إضافة

وليد الدغر وفهد الخنين

م.علياء الفارسي

ناصر الجدعان ونصار العازمي

وزير البلدية اعتمد تعديلات مشروع المركز الثقافي بشارع عبدالله الأحمد

صادق وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري على قرارات المجلس البلدي المنعقدة بتاريخ 10 نوفمبر الماضي والمتضمنة القرارات التالية:

- إقرار التعديلات على مشروع المركز الثقافي بشارع عبدالله الأحمد.
- تخصيص مقر لمكافحة المنشطات بمنطقة العارضية الحكومية.
- اعتماد موقع منفذ بيع منتجات المطاحن منطقة الأندلس قطعة 11.

ـ مواد غذائية سوق مركزي للمواد الغذائية، كما وافق على طلب وزارة الكهرباء والماء المتجددة تخصيص موقع محطة التحويل الثانوية بمنطقة سلوى قطعة 6 محطة رقم 2.

كما أقر «البلدي» طلب وزارة الكهرباء والمياه المتجددة تخصيص موقع محطة تحويل ثانوية بمنطقة سلوى قطعة 11، والاقتراح المقدم من العضو ناصر الجدعان، بشأن استحداث مدخل فرعي مقابل منطقة الرميثية.

وحفظ المجلس اقتراح نائب رئيس المجلس البلدي باستحداث مخرج (استدارة) على طريق 108 مقابل مستشفى الفروانية للأسنان ـ منطقة صباح الناصر.

ووافق على طلب وزارة الأشغال العامة تخصيص مسار خطي مياه معالجة مؤقتة يبدأ من موقع محطة المياه المعالجة المتنقلة في منطقة غرب عبدالله المبارك إلى خط مياه معالجة قائم على الطريق السادس، وأحال الاقتراح المشترك والمقدم من الأعضاء م.إسماعيل بهبهاني، وفهد العبدالجادر بشأن دعم وتفعيل الاستثمار الخاص في الحدائق العامة في مختلف مناطق الكويت إلى الجهاز التنفيذي للدراسة.

شهادات الأوصاف

ووافق المجلس على فتح بند ما يستجد من أعمال المتضمن مناقشة الإجراءات المتعلقة بإصدار شهادات الأوصاف.

وقال خالد المطيري: تطلب البلدية من البائع الوثيقة الأصلية، والجميع يعلم أنها مرهونة، ولذلك لا بد من تسهيل اجراءات شهادات الأوصاف.

ووافق المجلس على إحالة الطلب إلى لجنة الإصلاح والتطوير.

ووافق «البلدي» على إدراج محضر اجتماع لجنة الجهراء على حفظ طلب عمل ممشى وطريق للدراجات الهوائية ومواقع خاصة لألعاب الأطفال والمعدات الرياضية في مدينة سعد العبدالله السكنية مقابل قطعة 9 وقطعة 11.

واعتمد المجلس طلب وزارة الصحة تغيير استغلال موقع مركز مكافحة الحشرات الواقع بمنطقة الجهراء قطعة 90 ليصبح مركزا لغسل الكلى مع تعديل حدود مساحة إضافية 1973,85م2 لتصبح المساحة الإجمالية بعد الإضافة 3800م شريط الالتزام بالآتي:

- يتم توفير مواقع السيارات داخل حدود الموقع.
- الالتزام بالاشتراطات الواردة بردود أعضاء اللجنة الفرعية للمرافق والخدمات العامة والتنسيق معها قبل التنفيذ.
- تخويل الإدارة العامة للتحريض بزحزحة وتعديل أبعاد الموقع ومساحته بما لا يزيد على المساحات المقررة، في حال تعارضه مع أي خدمات بنية تحتية قائمة أو أي دواع تنظيمية.

11 عضواً أيدوا إلغاء تراخيص المدارس والسماح لأصحاب العقارات بتحويلها إلى قسائم سكنية

حظي اقتراح الأعضاء ناصر الجدعان وفهد العبدالجادر ونصار العازمي وفهد الخنين وسعود الكندري الخاص بإلغاء رخص المدارس الخاصة في مناطق السكن الخاص بنهاية العام الدراسي 2028/2027 بموافقة 11 عضوا وامتناع 4 أعضاء وعدم موافقة عضو، وتضمن الاقتراح التالي:

بتاريخ 2023/11/13 اتخذ المجلس البلدي القرار المشار اليه أعلاه، وقد تضمن البند ثانيا من القرار المذكور والخاص باستبدال البند (سابعا) من قرار المجلس البلدي السابق الخاص بذات الشأن، أن يكون إخلاء وإغلاق جميع المدارس الخاصة الموجودة في مناطق السكن الخاص بعد مرور 3 سنوات ميلادية كاملة من بعد إنهاء إجراءات التخصيص لها واستخراج رخص البناء على أن يتم استخراج رخص البناء ومباشرة البناء بعد مرور سنة من إنهاء إجراءات التخصيص وتسلم الموقع.

ومن حيث ان الاشتراط الوارد بالبند سابقا، والخاص بوجود إنهاء اجراءات التخصيص لها وتسلم المواقع واستخراج رخص البناء، حتى يتم إخلاء المدارس وإغلاقها، اشتراطا قد يستغل من بعض الجهات المعنية لكي لا يتم الإخلاء والإغلاق، بالرغم من صدور قرارات تخصيص من المجلس البلدي لجميع المدارس الخاصة الكائنة بمناطق السكن الخاص والنموذجي.

هذا، وقد تضمن البند ثالثا من ذات القرار والخاص باستبدال البند (ثامنا) من القرار السابق للمجلس بشأن المدارس الخاصة منح جميع المدارس الخاصة والمقامة حاليا بمناطق السكن الخاص مهلة 8 سنوات للإخلاء وتعديل أوضاعها خارج السكن الخاص.....».

ورغبة منا في انتظام العملية التعليمية وحسن سيرها وتوافقا مع التعديل المقترح للبند ثانيا، ارتأينا مد الفترة الممنوحة للمدارس للإخلاء وتعديل أوضاعها لتكون بنهاية العام الدراسي 2028/2027، ورغبة في تنظيم كامل ومُحكم ومتوافق مع نص التعديلات المقترحة والمشار إليها سابقا، رأينا أنه من الأصوب تعديل البند أولا من ذات القرار بتعديل المدة الممنوحة لوزارة التربية للانتهاء من إجراءات التخصيص واستخراج التراخيص لتتفق مع ذات المدة الممنوحة لإخلاء المدارس بشكل عام، وكذلك حذف البيان الخاص بالقرارات الصادرة عن المجلس بتخصيص عدد من المواقع البديلة للمدارس الخاصة لعدم وجوب ذكر هذه القرارات في متن القرار، ولنفس الغرض أيضا رأينا إضافة بند جديد برقم (رابعا) على ذات القرار يتم النص فيه بشكل واضح وصريح بعدم جواز إصدار أي تراخيص جديدة لمدارس خاصة بمناطق السكن الخاص والنموذجي حتى ولو كانت هذه التراخيص بصورة مؤقتة.

وانطلاقا مما سبق وبالبناء عليه نقترح التعديل الآتي على نص قرار المجلس البلدي رقم (م ب /م أ/ ل ح 4/ 98/ 08/ 2023 د2): تعديل البند أولا وثانيا وثالثا من القرار وإضافة بند رابعا له، وذلك على النحو الآتي:

أولا: تعديل البند أولا ليكون نصه كالتالي:

المادة السادسة مكررا من قرار المجلس البلدي رقم (م ب/ ع19/ 10/ 99) والمؤرخ في 1999/12/12 ونصه «على وزارة التربية إنهاء إجراءات التخصيص واستخراج رخص البناء لمدارس التعليم الخاص السابق صدور قرارات من المجلس البلدي بتحديد مواقع بديلة لها تكون مقرا لها، وذلك في موعد أقصاه نهاية العام الدراسي 2028/2027».

ثانيا: تلغى جميع الموافقات والرخص الصادرة من البلدية للمدارس الخاصة الموجودة في مناطق السكن الخاص بانتهاء العام الدراسي 2028/2027، ويتم إغلاقها من قبل وزارة التربية.

ثالثا: يستبدل البند (ثامنا) من القرار بالنص التالي:

«تمنح جميع المدارس الخاصة والمقامة حاليا بمناطق السكن الخاص مهلة الى انتهاء العام الدراسي لعام 2028/2027 للإخلاء وتعديل أوضاعها خارج مناطق السكن الخاص والمساح لصاحب العقار المستخدم حاليا مدارس خاصة بتنظيمه وتحويله الى قسائم سكنية وفق الأنظمة واللوائح».

رابعا: من تاريخ صدور هذا القرار لا يجوز إصدار أي تراخيص جديدة لأي مدارس خاصة تقام بمناطق السكن حتى لو كانت هذه التراخيص بصفة مؤقتة.

البلدية: إجراء قرعة علنية لتوزيع 96 بسطة موسمية في أسواق الري

أعلنت إدارة العلاقات العامة في البلدية عن قيام إدارة التدقيق ومتابعة الخدمات البلدية بفرع بلدية العاصمة، ممثلة في مراقبة الأغذية والأسواق، بإجراء عملية قرعة علنية لتوزيع 96 بسطة لسوق الفقع الموسمية في منطقة أسواق الري.

وفي هذا السياق، قال مراقب الأغذية والأسواق في إدارة التدقيق ومتابعة الخدمات البلدية بفرع بلدية العاصمة عبدالرحمن الرشيدي، إن آلية توزيع البسطات تتم بالقرعة العلنية من خلال عملية سحب الأسماء من الصندوق لإظهار المصداقية والنزاهة من قبل البلدية، وحق استغلال البسطات لمدة 6 أشهر فقط وفقا للشروط والضوابط الواردة في لائحة الأسواق العامة الصادرة بالقرار الوزاري 2006/151.

وأشار الرشيدي إلى أن عدد الطلبات التي تقدمت للقرعة 5277 طلبا، انطبقت الشروط والضوابط الواردة باللائحة على 5267 من المتقدمين، واستبعدت 10 طلبات لم تنطبق عليها شروط وضوابط حق استغلال البسطات.

ولفت إلى أن عملية السحب والتنظيم تمت تحت إشراف إدارة التدقيق ومتابعة الخدمات البلدية وأعضاء من لجنة الأسواق، بمشاركة من وزارة الداخلية، ممثلة في مخفر سوق الجمعة في التنظيم وإجراء القرعة تم بالطلب من بعض الحاضرين القيام بعملية سحب الأسماء.